علل الحديث بين الخفاء والظهور
قراءة في تطبيقات الحديث المرسل عند الإمامية

م. د. سوسن جمال جواد

كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) للعلوم الإسلامية الجامعة / أقسام البصرة

Lecbasra14@alkadhum.col.edu.iq

م.د. قائد عبد المطلب بهاء

كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة البصرة

qaed.bahaa@uobasrah.iq

خلاصة البحث:

يُعدّ علم علل الحديث من العلوم المهمة ضمن علوم الحديث، كونها تكشف عن بعض مشكلات سندية ومتنية لم يلتفت إليها إلا من الناقد الحاذق، فكثير من الأحاديث التي يكون ظاهرها الصحة نجد فيها ما يقدح بصحتها بعد الدراسة والنظر، وتدخل بعض مفاهيم الحديث المرسل سبباً مباشراً في ذلك، ولعل منها الإرسال الخفي الذي لا يظهر جلياً، فظاهر السند الاتصال إلا إن واقعه الانقطاع لعدم حصول اللقاء بين الراوي وشيخه.

وجاء هذا البحث ليبيّن مفاهيم الإرسال وتقسيماته، وأثر ذلك في علم علل الحديث، وبيان ما هو ظاهر من الإرسال الذي لايشكل علة حديثية بمفهومها العلمي عند المحدثين، وما هو إرسال خفي بوصفه يشكل علة خفية قادحة في صحة الحديث، وبيان علاقة الإرسال الخفي بالتدليس، إذ إن التدليس يُعد سبباً مهماً من أسباب علل الحديث.

ولم تقتصر الدراسة على الجانب النظري، بل درس البحث بعض النماذج التطبيقية في كتب الحديث عن الإمامية ؛ وذلك لأهمية الأمثلة التطبيقية في درس علم مصطلح الحديث لقلتها وأثرها في بيان المطالب بأتم وجه، فأقتضت طبيعة البحث أن يقسم على ثلاثة محاور ، وخاتمة.

الكلمات المفتاحية : الارسال. المرسل. العلل. الحديث. الإمامية.

The Hidden and Apparent Defects in Hadith: A Study of Mursal Hadith Applications in Imami Tradition

Lecturer Dr. Sawsan Jamal Jawad
College of Imam Al-Kadhim (PBUH) for Islamic Sciences/ University / Basrah Departments
Lecturer Dr. Qa'id Abdul-Mutalib Bahaa
College of Education for Human Sciences/University of Basrah

العدد ٣ – المجلد ٤٩ – أيلول لسنة ٢٠٢٤

Abstract

The science of Hadith Defects (ʿIlal al-Ḥadīth) is considered one of the essential branches within the studies of Hadith due to its role in uncovering issues in the chains of transmission (isnads) and texts (matn) that may not be apparent except to a skilled critic and experienced researcher.

Many Hadiths that appear authentic on the surface may be found flawed upon meticulous examination. Some concepts related to the mursal Hadith play a direct role in this, particularly hidden interruption (irsaal khafiy), which may not be overtly evident. Though the isnad might appear continuous, it may, in reality, be broken due to the narrator not actually having met their supposed teacher.

This research aims to elucidate the concepts and classifications of irsaal (disconnected transmission) and its impact on the science of Hadith Defects. It differentiates between evident irsaal, which does not constitute a defect in the technical sense for Hadith scholars, and hidden irsaal, which does constitute a significant defect impacting the authenticity of a Hadith. Moreover, the study explores the relationship between hidden irsaal and tadlis (obfuscation in the chain of transmission), as tadlis is considered a crucial cause of Hadith defects.

The study is not confined to theoretical discussions; it also provides practical examples from Hadith literature within the Imami tradition.

These practical examples are critical in teaching the terminology and methodology of Hadith studies, demonstrating the topics in the most comprehensive manner.

Keywords: Irsaal, Mursal, Defects, Hadith, Imami Tradition

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية

المحور الأول: مفهوم علل الحديث

لكلِّ عنوان علمي مفردات ومفاهيم أساسية ينهضُ بها، وتدور حولها الدراسة والبحث، ومن الطبيعي أَنْ يقدِّمَ الباحث تعريفاً للمفردات التي اسُتعملت في عنوانه، إذ تشكل علل الحديث المحور الرئيس في هذا البحث، ومن الضروري بيان هذا المفهوم وعلاقته بالمصطلحات الحديثية الأخرى خاصة ما يكون ذات صلة بالحديث المرسل وصوره، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولاً: تعريف العلة في اللغة والاصطلاح:

أ. العلة لغةً:

للعلة في اللغة أكثر من استعمال، فقد ذكر ابن فارس لها ثلاثة استعمالات، هي[١]:

١- تكرار أو تكرير، فتطلق العلة على شرب الماء مكررا متتابعاً.

٢- عائق يعوق، يقال عله شيء أي أعاقه .

٣- ضعف في الشيء، ومنه المرض يقال علّ فلان أي مرض.

وزاد من جاء بعده استعمالين هما: التشاغل، فعلله بالشيء شاغله[٢]، والسبب، فإن علة الشيء سببه[٣].

وعليه هناك مفهومان للعلة عند المحدثين ذات صلة بالمعنى اللغوي، هما: المرض الذي يجانب السلامة، والمعنى الآخر هو السبب، وأكثر من استعمل العلة بمعنى السبب هم الفقهاء، والمعنى الأول أكثر استعمالاً عند المحدثين كما سيأتي.

ويذهب المحدثون إلى تسمية الحديث بـ(العلل) أو (المعلول) والأصح بالتسمية هو(الحديث المُعَلّ) كونه أقرب إلى قياس أهل اللغة، وهذا يفهم من قول ابن الصلاح(ت:٦٤٣هـ): "ويسميه أهل الحديث المعلول وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس العلة والمعلول مرذول عند أهل العربية واللغة"[٤].

ويفهم من كلام ابن الصلاح بعدم وجود فرق في تسمية الحديث المعلّ بين المحدثين والفقهاء فكلاهما يسميه بالحديث المعلول، والمتتبع بدقة يجد ثمة فروق استعمالية فنية بين الفقيه والمحدث في إطلاق التسمية.

ب . العلة اصطلاحاً:

لعل أول من أوضح العلة في اصطلاح المحدثين هو أبو عبد الله الحاكم النيسابوري(ت:٤٠٥هـ)، حين قال: "وإنما يُعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير معلولاً"(٥).

ثم جاء بعده ابنُ الصلاح، فقال في مقدمته : "وهي . أي العلة . عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه، فالحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها"(٦).

ولا يختلف تعريف علماء الحديث الإمامية عمّا تقدم، فعرفها الشهيد الثاني(ت٩٦٥هـ) بأن: "ما فيه من أسباب خفية، غامضة قادحة في نفس الامر، وظاهره السلامة منها بل الصحة، وإنما يتمكن من معرفة ذلك: أهل الخبرة بطريق الحديث، ومتونه ومراتب الرواة الضابطة لذلك، وأهل الفهم الثاقب في ذلك"(٧).

وعرف المامقاني(ت:١٣٥١هـ)الحديث المُعلّ بقوله: هو "حديث اشتمل على أمر خفي غامض في متنه أو سنده في نفس الأمر قادح في اعتباره مع كون ظاهره السلامة بل الصحة"(٨).

ومما تقدم يتبين أن الحديث المعَلّ لا يكون معلولاً إلا بتوافر شروط، منها:

١-أن تكون العلة في الحديث خفية غامضة وهو ما ورد في عنوان البحث بـ(الخفاء)، وبذلك تخرج الاحاديث التي تكون علتها واضحة الظهور جلية كالانقطاع، والإرسال الظاهر.

٢- أن تكون العلة قادحة في صحة الحديث، وبذلك تخرج العلل التي لا تقدح بالحديث لأن مدارالبحث هو ما ظاهره الصحة.

٣- أن تكون العلة في أحاديث الثقات وليس في أحاديث الضعفاء، وبذلك يخرج الحديث المنكر من كونه علة سندية، إذ إن الحديث المنكر هو رواية الضعيف المخالف لغيره، فضلاً عن خروج المجروح أي الراوي الضعيف لأنه ساقط واه.

وعلل الحديث قد تكون في السند، مثل: الإرسال بأنواعه كما سيأتي، والمزيد في متصل الأسانيد، وغير ذلك من العلل السندية، وقد تكون في المتن كالرواية بالمعنى، واختلاف الحديث، وبعضها مشتركة بين السند والمتن، كالإدراج، والتصحيف، شرط أن لا تكون تطبيقات مفاهيم تلك المصطلحات ظاهرة من دون إعمال فكر وتحرٍ، فمتى كان الإرسال ظاهراً فليس بعلة.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ - المجلد ٤٩ - أيلول لسنة ٢٠٢٤

فمثلاً حين يرد حديث فيه إرسال جلي ظاهر ويوصف بأنه مُعلّ، فيكون ذلك محل تأمل على ضوء مفهوم العلة عند المحدثين، كما سيأتي في المحور الثاني من البحث.

كذلك لا يُعدُ التعليق والانقطاع والاعضال في الحديث الشريف من العلة على وفق شروط العلة عند المحدثين، فمثلا في ما ورد عن الشيخ الطوسي قال:" محمد بن يحيى عن الحسن بن علي بن فضال عن يونس ابن يعقوب عن شعيب العقرقوقي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : سقت في العمرة بدنة فأين انحرها ؟ قال : بمكة ، قلت أي شئ أعطي منها ؟ قال : كل ثلثا واهد ثلثا وتصدق بثلث"[٩] .

في سند الحديث أعلاه تعليق وانقطاع وهذا الأمر واضح من خلال الحديث الوارد عن الشيخ الطوسي وبالكتاب نفسه(التهذيب)، إذ قال: " محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن يونس بن يعقوب عن شعيب العقرقوفي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام سقت في العمرة بدنة فأين انحرها ؟ قال : بمكة قلت : فأي شئ أعطي منها ؟ قال : كل ثلثا واهد ثلثا وتصدق بثلث"[١٠] .

في السند الأول هناك تعليق إذ إن الشيخ الطوسي يروي الرواية عن شيخ الكليني الثقة[١١]، وبينه وبين محمد بن يحيى ثلاث وسائط وهم: شيخه المفيد(ت:٤١٣هـ)، وشيخ المفيد جعفر بن محمد بن قولويه(ت:٣٦٨هـ)، والشيخ الكليني(ت:٣٢٩هـ)، وجميعهم ثقات.

أما السقط(الإنقطاع)في السند فهو أحمد بن محمد الذي يروي في الكتب الأربعة عن شيخه ابن فضال نحو(٦٧)مورداً[١٢]، فمن خلال الرجوع إلى سند الرواية في التهذيب وما يؤيده في كتاب الكافي يتضح لنا السقط وكذلك التعليق، وبذلك فهو لا يحتاج إلى طول نظر وتحرٍ، إذ إن ذلك من بديهيات كشف السقط والإرسال والتعليق والإنقطاع في الحديث على عكس الجهد والنظر المطلوب في كشف العلة، التي ظاهرها الصحة ولعل اتصال السند من مرتكزات الصحة في ميدان التعليل، ثم أين الخفاء كشرط أساس للعلة؟.

ثانياً: الخفاء والظهور في علل الحديث:

من خلال تعريف العلة عند المحدثين فإن الخفاء شرط أصيل بحيث لا يعرف الحديث المعَلّ ويتفطن إليه إلاّ الماهر الحاذق، وبالوقت نفسه سلامة ذلك الحديث بحسب الظاهر.

وقد شدد علماء الحديث الإمامية على شرط الخفاء حتى يكون الحديث معلولاً بحيث لا يكون الحديث معلولاً إلاّ إذا كان يشتمل على علة خافية في المتن أو السند[١٣].

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٩ – أيلول لسنة ٢٠٢٤

ويفهم التأكيد على الخفاء من الشهيد الثاني ومن جاء بعده بأن أهم أسباب العلة هو الخفاء والغموض القادح على أن يكون الظاهر في الحديث السلامة، وفي الوقت نفسه يذكر الشهيد الثاني بأن هناك من العلل ماهو ظاهر وهو ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر(١٤).

وقد بيّن الشيخ المامقاني بأن مصطلح العلة له استعمالان(١٥):

الأول: وهو عند الفقهاء إذ يطلقون اصطلاح العلة على الحديث المشتمل على علّة الحكم أي سبب التشريع.

وهذا النوع من الأحاديث يسمى عند الإمامية بالأحاديث المعللة، أيّ التي ورد الحكم فيها مصحوباً بعلة تشريعية مع بيان سبب التشريع ودواعيه، وهذا يعني إن الحكم لا يصدر من العبث والجزاف وإنما من مصالح ومفاسد، وتسمى بعلل الأحكام أو مناطات الأحكام، وهنا العلة تأتي بمعنى السبب وعليه فإن الحديث مشترك بين الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف، بحسب ما يطرأ عليه من صفات الرواة الوارد ذكرهم بالسند(١٦).

والثاني: هو اصطلاح المحدّثين وأهل الفن، فإنهم يطلقونه على حديث اشتمل على أمر خفي غامض في متنه أو سنده أو فيهما، قادح في اعتباره مع كون ظاهره السلامة بل الصحة، فهو بهذا الإطلاق مأخوذ من العلة بمعنى المرض، ويسمى بالإطلاق الثاني بـ : المعلول أيضاً ، كما صرح به جمع وليتهم سموه بالإطلاق الثاني معلولاً – من العلة بمعنى المرض – وبالإطلاق الأول: معللا حتى يفترقا.

وأشار الشهيد الثاني (ت: ٩٦٥هـ) إلى أن الإمامية لم تشترط في تعريف الصحيح سلامته من العلة، أي من السبب الخفي القادح، ولهذا فقد ينقسم الصحيح عندهم إلى معلّ وغيره، وإنْ رُدّ المعلّ كما يُردّ الصحيح الشاذ (١٧).

وقد جعل الشيخ حسن نجل الشهيد الثاني(ت:١٠١١هـ) ذلك محل تأمل على فرض غلبة الظنّ بوجود الخلل أو تساوي احتمالي وجوده وعدمه ينافي استفادة الاتصال ونحوه من أحوال الأسانيد، وحينئذٍ يقوى اعتبار انتفاء العلة في مفهوم الصحّة(١٨).

وعقّب الشيخ المامقاني على كلام الشهيد الثاني بأن عدم الاشتراط بالصحيح منافٍ لعده في نوع المختص من الأوصاف بالحديث الضعيف، إلاّ إن يعتذر بأنه لمّا كان حكمه مطلقاً حكم الضعيف

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٩ – أيلول لسنة ٢٠٢٤

من ردّه وعدم قبوله عدّه في أقسام الضعيف، كما عدّ الشاذ بسبب قبول بعضه في النوع المشترك بين الأقسام الأربعة وإن كان بعضه الآخر مردوداً[١٩].

والمتتبع للأمثلة التطبيقية عند الباحثين والمختصين المتأخرين والمعاصرين يجد بعضهم يطلق العلة أو علل الحديث ويريد بها ما هو غير علة بل أعم منها ؛ حيث يدخل فيها العلة الظاهرة كالمرسل، و العلة غير الظاهرة كالمرسل الخفي؛ وقد ذكر ذلك ابن الصلاح بقوله: "ثم اعلم انه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة الى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة ؛ و كذلك تجد في كتب العلل الكثير من الجرح بالكذب و الغفلة و سوء الحفظ و نحو ذلك من أنواع الجرح ، و سمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث ثم ان بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو ارسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط"[٢٠]، ويبدو أن قيد الخفاء قيد أغلبي في العلة[٢١]، فقد تتبع الشيخ ماهر ياسين الفحل كتاب علل ابن ابي حاتم و أشار إلى الأحاديث التي أعلت بالجرح الظاهر فوجدتها كثيرة العدد يزيد مجموعها عن مائتين و سبع و أربعين حديثا فقد أعل بالانقطاع سبعة وعشرين حديثا، وأعل بضعف الراوي مائة و ثلاثة و أربعين حديثا وبالجهالة نحو ثمانية و ستين حديثا[٢٢]، وهذا ليس ببعيد عن منهج الإمامية فقد أعل بالإرسال، والتعليق، والإنقطاع كل من الشيخ محمد باقر البهبودي والدكتور عادل الشاطي[٢٣].

ويبدو أن هناك سعةً وضيقاً في مفهوم العلة، فهناك العلة بالمعنى الأعم وهو ما عليه الفقهاء وبعض المحديثين، والعلة بالمعنى الأخص وهو مفهومها عند أغلب المحدثين، إذ إن المفهوم الخاص للعلة اشتمالها على علة قادحة خفية على أن يكون ظاهرها السلامة، و هذه العلة تختص برواية الثقات.

أما العلة بالمعنى الأعم فإنها تتعلق بعموم الرواية، سواء أكان الراوي ثقة أم ضعيفا و سواء كانت متصلة الاسناد أو مرسلة[٢٤].

وحكم الحديث المعلل هو الضعف لأنه محل ريبة بظهور السلامة بل الصحة وبهذا الصدد يقول حسن الصدر(ت:١٣٥٤هـ): إن الحديث إذا (اشتمل على علة خفية لا يتفطن لها إلاّ الماهر بجميع الطرق، مع سلامة الحديث ظاهراً، سواء كانت العلة في متنه أو سنده ؛ فمعلل ضعيف لأنه مظنة ريبة مع ظهور الصحة والسلامة من الأسباب القادحة)[٢٥].

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٩ – أيلول لسنة ٢٠٢٤

ومن الأمثلة على الخفاء في أسانيد كتب الإمامية المعتمدة ما ورد عن السيد الخوئي(ت:١٤١٣هـ) بخصوص الراوي(العلاء بن رزين)، إذ قال: (روى الشيخ الطوسي بسنده، عن صفوان بن يحيى، عن العلاء بن رزين، قال: سئل أحدهما (عليهما السلام) ..)[٢٦] والرواية كما في كتاب تهذيب الأحكام هي: "عن صفوان بن يحيى عن العلا بن رزين قال: سئل أحدهما عليهما السلام عن الثوب الوسخ أيحرم فيه المحرم؟ فقال: لا، ولا أقول إنه حرام ولكن يطهره أحب إلي ، وطهره غسله"[٢٧].

فبعد تحري طرق الحديث في كتب الكافي، والفقيه، والاستبصار، وحتى كتاب التهذيب، وبالرجوع إلى النسخ القديمة ومقارنتها، قال السيد الخوئي: "والظاهر أن فيه سقطاً، والصحيح محمد بن عبد الله بن الهلال، عن العلاء بن رزين"[٢٨] ؛ وذلك من خلال الرجوع إلى طبقة الراوي والمروي، ومطابقة النسخ توصل السيد الخوئي إلى وجود سقط خفي، وهذا ما يحتاج إلى وقفة وتأمل من مختص على عكس السقط الظاهر في المثال الأول الذي لا يحتاج الجهد والتروّي كما في المثال الثاني .

المحور الثاني: التعريف بأقسام الحديث المرسل:

اختلف علماء الحديث في تعريف الحديث المرسل ؛ وذلك بلحاظ موقع الانقطاع في السند، فمفهومه عند المتقدمين غير ما عند المتأخرين وهو عند الفقهاء والأصوليين غير ما عند المحدثين، كذلك نوع الإرسال من حيث صورة الانقطاع بلحاظ الخفاء والظهور، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولاً: تعريف الحديث المرسل في اللغة والاصطلاح:

أ . الإرسال لغةً:

اسم مفعول من الفعل الرباعي (أرسل)، وأصله الثلاثي (رَسَل) يدل على الانبعاث والامتداد[٢٩]، وهو إما مشتق من الارسال بمعنى: الاطلاق، وعدم المنع فكأن المرسل أطلق الحديث، و لم يقيده براوٍ معروف.

وإما بمعنى التفرق وعدم الاجتماع، ومن ذلك قول العرب: جاء القوم إرسالاً، بمعنى جاءوا جماعات متفرقين غير مجتمعين، ويجمع مرسل على مراسل مثل مسند ومساند جمعاً قياسياً، وقيل: يجمع على مراسيل جمعاً سماعياً[٣٠] .

ينقسم الحديث المرسل بصورة عامة باصطلاح المحدثين إلى قسمين رئيسين، هما: المرسل الظاهر، والمرسل الخفي، وفيما يأتي بيان كل منهما:

أ . المرسل الظاهر:

ويسمى بالمرسل الجلي والحديث المرسل اصطلاحاً عند المتقدمين لم يكن مستقراً كما هو الحال عند المتأخرين, وانما كان مفهوم المرسل يتداخل مع مفاهيم أُخرُ في مصطلح الحديث، فمنهم من لم يفرق بينه وبين الحديث المنقطع، ولكن لما كان مفهوم المرسل غير مفهوم المنقطع, وحكمه غير حكم المنقطع, فقد حاول المحدثون قصر مصطلح المرسل على مفهوم، ومصطلح المنقطع على مفهوم اخر.

وللمرسل الظاهر في الاصطلاح اطلاقان(مفهومان)، هما:

الإطلاق الأول: هو كل سند حذف رواته أجمع أو بعضهم، واحد أو أكثر، وإن ذكر الساقط بلفظ مبهم كبعض، أوعن رجل، أوبعض أصحابنا، وبهذا الوصف يكون المرسل شاملاً لمفهوم الحديث الموقوف والمقطوع والمعضل والمعلق والمنقطع.

وقد عرفه الخطيب البغدادي(ت:٤٦٣هـ) بأنه " ما انقطع إسناده، بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه"[٣١].

اما الإطلاق الثاني فهو: ما اسنده التابعي إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من غير ذكر الوساطة، كقول التابعي سعيد بن المسيب: قال رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) كذا... ،وهذا هو المعنى الخاص له وهو أيضاً المعنى الأشهر عند علماء الحديث من غير الإمامية[٣٢].

وعرّفه الداماد(ت:١٠٤١هـ)، بقوله: "هو ما رواه عن المعصوم مَن لم يدركه، إسقاط طبقة أو طبقات من البين، كأن يقول صحابي : قال رسول الله(صلى الله عليه وآله) ، وفي البين صحابي آخَرُ متوسّط قد أسقط، أو يقوله تابعي، وفي الوسط صحابي ساقط في الذكر، أو يقوله، غيرهما بإسقاطهما، أو بإسقاط الطبقات بأسرها سواء عليه أكان ترك الواسطة للنسيان، أو للإهمال مع العلم والتذكّر"[٣٣].

فسقوط راوٍ من السند يعني سقوط طبقة عادةً وقد يكون السقوط من أعلى السلسلة قبل المعصوم فيسمى مرسلاً أو من أولها فيسمى معلقاً أو من وسطها فيسمى منقطعاً، وقد يكون السقوط لاكثر من راوٍ فاذا كانا متتاليين يسمى معضلاً، وقد يجتمع أكثر من وصف في الحديث المرسل الواحد فقد يكون

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٩ – أيلول لسنة ٢٠٢٤

معلقاً ومنقطعاً، وقد يكون معلقاً ومعضلاً، فليس الارسال في مقابل المنقطع او المعلق او المعضل وإنما هي أوصاف للحديث المرسل الظاهر بلحاظ مكان سقوط الطبقة في السند، وقد جعل كل من الشيخ محمد باقر بهبودي رحمة الله عليه(٣٤)، والدكتور الفاضل عادل الشاطي(٣٥) هذه الأوصاف من العلل، ويبدو للباحث إنها ليست كذلك.

ومن الأمثلة على ذلك هو ما ورد عن الشيخ الطوسي، قال: "علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن درست عن أبي المعزا عن رجل عن أبي جعفر عليه السلام قال : ان الله ادخل الأبوين على جميع أهل الفرائض فلم ينقصهما من السدس لكل واحد منهما ، وادخل الزوج والمرأة على جميع أهل المواريث فلم ينقصها من الربع والثمن"(٣٦).

فالحديث مرسل بلفظ(عن رجل) في السند، وقد ورد متصلاً في كتاب الكافي، وأيضاً عن الشيخ الطوسي في التهذيب بالسند نفسه الوارد عن الكليني، بقوله: " الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن أبي المعزا عن إبراهيم بن ميمون عن سالم الأشل انه سمع أبا جعفر عليه السلام يقول: إن الله ادخل الوالدين على جميع ..."(٣٧).

من خلال التتبع لورود الحديث بلحاظ السند والمتن في كتاب الكافي والتهذيب يتضح أن المراد بـ(عن رجل) في السند الأول هو الراوي إبراهيم بن ميمون، إذ عد الشيخ الهبودي ذلك علة(٣٨)، وتبعه الدكتور عادل الشاطي(٣٩)، والموافق لمفهوم مصطلح المحدثين هوأن ذلك من الإرسال الظاهر وليس من العلل إلّا أنْ يبرر ذلك كونها بالمعنى الأعم للعلة.

ثانياً: المرسل الخفي:

من موضوعات علم الحديث المهمة موضوع المرسل الخفي، إذ وصفه ابن الصلاح بقوله: " هذا نوع مهم عظيم الفائدة، يدرك بالاتساع في الرواية والجمع لطرق الأحاديث مع المعرفة التامة، وللخطيب الحافظ فيه كتاب التفصيل لمبهم المراسيل والمذكور في هذا الباب منه ما عرف فيه الإرسال بمعرفة عدم السماع من الراوي فيه أو عدم اللقاء "(٤٠)، ووصفه الحافظ العلائي بأنه: " نوع بديع من أهم أنواع علوم الحديث وأكثرها فائدة وأعمقها مسلكا ولم يتكلم فيه بالبيان إلا حذاق الأئمة الكبار ويدرك بالاتساع في الرواية والجمع لطرق الحديث مع المعرفة التامة والإدراك الدقيق"(٤١).

وسمي بالإرسال الخفي؛ لخفائه ودقته واشتباه أمره مع الحديث المدلَّس ولتمييزه عن الإرسال الظاهر الجلي، فالاسناد الظاهر واضح لاتضاح سقوط طبقة من سنده وعدم وجود المعاصرة بين بعض رواة السند.

وعُرّف المرسل الخفي باصطلاح علماء الحديث بألفاظ مختلفة، إذ عرّفه السخاوي بقوله: " الانقطاع في أي موضع كان من السند بين راويين متعاصرين لم يلتقيا وكذا لو التقيا ولم يقع بينهما سماع فهو انقطاع مخصوص يندرج في تعريف من لم يتقيد في المرسل بسقط خاص"(٤٢).

وهذا التعريف أكثر دقة ووضوحاً من تعريف ابن الصلاح في منع الالتباس بين المرسل الخفي والتدليس، كونه قيده بالمعاصرة دون السماع وهذا هو الفرق الدقيق بين الإرسال الخفي والتدليس كما سيأتي.

وعرّفه السخاوي بتعريف آخر في كتابه الغاية في شرح الهداية في علم الدراية بأنه: "مَا رَوَاهُ المعاصر لمن روى عَنهُ وَلم يلقه بِلَفْظ موهم للسماع"(٤٣) ففي هذا التعريف أضاف قيدين هما: عدم اللقاء، وقصد الإيهام.

وعلى المفهوم نفسه جاء تعريف المرسل الخفي عند علماء الإمامية ومنهم الشهيد الثاني عندما عرّفه في شرح البداية، قال: "أن يعبر في الرواية عن المروي عنه بصيغة تحتمل اللقاء وعدمه أي عدم اللقاء (كعن)فلان (وقال) فلان كذا، فانهما – وان استعملا في حال يكون قد حدثه – يحتملان كونه حدث غيره، فإذا ظهر بالتنقيب كونه غير راوٍ عنه، تبين الإرسال"(٤٤).

ويبدو أن أهم قيود تعريف الحديث المرسل الخفي التي تخرجه من الحديث المرسل الظاهر من جهة، ومن الحديث المدلس من جهة أخرى هي وجود المعاصرة بين الراوي وشيخه الذي روى عنه ، من دون السماع عنه والرواية عنه، فخرج المرسل الظاهر بقيد المعاصر وعدم سقوط طبقة من سلسلة السند فالسند متصل ولا انقطاع فيه، وخرج الحديث المدلس بقيد عدم السماع فاذا كان بين الراوي وشيخه سماع ، ونقل حديث لم يسمعه يسمى الحديث مدلساً لا مرسلاً خفياً كما سيأتي في المحور الثالث.

ومن الأمثلة فيما يتعلق بالمرسل الخفي هو رواية الشيخ الطوسي بسنده عن: " سعد بن عبد الله عن ابن أبي نجران عن الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن أبي جعفر (عليه السلام) قال :

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٩ – أيلول لسنة ٢٠٢٤

سألته عن رجل صلى بالكوفة ركعتين ثم ذكر وهو بمكة أو بالمدينة أو البصرة أو ببلدة من البلدان أنه صلى ركعتين قال: يصلي ركعتين"[٤٥].

فالرواية المتقدمة تُبيّن أن السائل الذي سأل الإمام الباقر(عليه السلام) هو حريز، وحريز لم يُعلم له لقاء مع الإمام الباقر(عليه السلام) وإن كان معاصراً له، وما نصت عليه كتب الرجال أنه روى عن الإمام الصادق (عليه السلام) ولم تذكر أنه روى عن الباقر(عليه السلام) [٤٦]، ففي الرواية ارسال خفي لاسقاط راوٍ معاصر من سلسلة السند وهو زرارة الذي روى عن الباقر والصادق (عليهما السلام)[٤٧]، والدليل على ذلك هو رواية الشيخ الطوسي في الاستبصار بسنده عن سعد بن عبد الله " عن ابن أبي نجران عن الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر(عليه السلام) قال : سألته عن رجل صلى بالكوفة ركعتين ثم ذكر وهو بمكة أو بالمدينة أو بالبصرة أو ببلدة من البلدان انه صلى ركعتين قال : يصلي ركعتين"[٤٨].

ويمكن القول بأن للمثال أعلاه صورتين، الأولى: هي إنه مرسل خفي بلحاظ رواية حريز عن الباقر(عليه السلام)، إذ لم تثبت روايته عنه(عليه السلام)، على الرغم من المعاصرة.

والصورة الثانية: هو مرسل بالمعنى الأخص، إذ أن رواية حريز عن الإمام الصادق(عليه السلام) واردة، وروايته عن الباقر(عليه السلام) غير واردة، فممكن أن يكون بطبقة التابعين بلحاظ عدم السماع والرواية، وطبقة زرارة من المصاحبين، وعليه تكون رواية حريز مرسلة لعدم ذكر المصاحب.

المحور الثالث: العلاقة بين المرسل الخفي والمُدّلس:

بعد أن تقدم تعريف المرسل الخفي لا بد من التعُريف بالتدليس حتى تتضح العلاقة بينهما، فعُرّف بأنه : "رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه"[٤٩]، فالقيد في التدليس وجود السماع، فالسماع فرع المعاصرة واللقاء، ولكنه بسماع مالم يسمع، وما نقصده هنا بالتدليس هو تدليس الاسناد لا غير.

وعند البحث عن المرسل الخفي في كتب الحديث لا نجد له ذكراً في كتب المتقدمين كعلم من علوم الحديث، بل جعلوه من أقسام التدليس، وأول من أفرد له باباً خاصاً ضمن أنواع علم الحديث هو ابن الصلاح ، نعم هناك مؤلف للخطيب البغدادي أشار إليه ابن الصلاح في كتابه أنواع علم الحديث ولكن لم يصل إلينا[٥٠].

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٩ – أيلول لسنة ٢٠٢٤

ويمكن التدليل على ما تقدم عند مراجعة أقسام التدليس التي يذكرها الحاكم النيسابوري(ت:٤٠٥هـ)، فنجده يجعل القسم السادس من أقسام التدليس الإرسال الخفي، إذ يقول: " والجنس السادس من التدليس قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط ولم يسمعوا منهم إنما قالوا قال فلان فحمل ذلك عنهم على السماع وليس عندهم عنهم سماع عال ولا نازل"[٥١].

اما الشهيد الثاني فعلى العكس من ذلك ، إذ جعل من أقسام المرسل الخفي التدليس، إذ يقول: " أن يعبر في الرواية عن المروي عنه بصيغة تحتمل اللقاء ، وعدمه ، مع عدم اللقاء في الواقع ، ك " عن فلان " و " قال فلان كذا " ، فإنهما وإن استعملا في حالة يكون قد حدثه ، يحتملان كونه حدث غيره ، فإذا ظهر بالتتبث كونه غير راو عنه ، تبين الإرسال ، وهو ضرب من التدليس"[٥٢]

وكثيراً ما يحصل خلط بين تعريف المرسل الخفي والحديث المدلس من دون تفريق بينهما، فمثلاً الخطيب البغدادي يُعرّف التدليس بقيود تعريف المرسل الخفي، إذ يقول: " والمدلس : رواية المحدث عمن عاصره ولم يلقه ، فيتوهم أنه سمع منه ، أو روايته عمن قد لقيه ما لم يسمعه منه"[٥٣]، وعرّف ابن الصلاح التدليس تعريفاً خلط فيه بين المرسل الخفي والتدليس، فقال: " التدليس قسمان: أحدهما: تدليسي الإسناد، وهو: أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، موهما أنه سمعه منه. أو عمن عاصره ولم يلقه، موهما أنه قد لقيه وسمعه منه. ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر"[٥٤]، فجعل مجرد المعاصرة مع عدم اللقاء بين الراويين قيداً ليكون الحديث مدلساً.

ويعرف الحافظ العراقي(ت٨٠٦هـ) المرسل الخفي بتعريف المدّلس وهو: " أن يروي عمن سمع منه ما لم يسمع منه أو عمن لقيه ولم يسمع منه أو عمن عاصره ولم يلقه فهذا قد يخفى على كثير من أهل الحديث لكونهما قد جمعهما عصر، وهذا النوع أشبه بروايات المدلسين"[٥٥] ، وهذا تعرف المدلس عند كثير من علماء الحديث كما تقدم.

ومن الشواهد على وجود الخلط وعدم التفريق بين المرسل الخفي والتدليس نورد بعض الأمثلة التطبيقية التي وردت في كتب المحدثين من غير الإمامية، وهي على قسمين:

القسم الأول: جعل التدليس إرسالاً:

ومن ذلك ما رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه، إذ يقول " قال أبي ما سمع سفيان الثوري من أبي عون غير هذا الحديث الواحد يعني حديث الوضوء مما مست النار والباقي يرسلهاعنه"[٥٦].

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٩ – أيلول لسنة ٢٠٢٤

مع أن مقتضى الحال أن يكون كل ما يرويه سفيان الثوري عن أبي عون غير حديث الوضوء تدليساً، لأنه سمع منه والسماع هو المائز الدقيق بين التدليس والإرسال الخفي.

ومنه ماذُكر في ترجمة حجاج بن أرطاة فوصف بأنه: "كان جائز الحديث، إلا أنه صاحب إرسال، كان يرسل عن يحيى بن أبي كثير ولم يسمع منه شيئا، ويرسل عن مكحول ولم يسمع منه شيئا، ويرسل عن مجاهد ولم يسمع منه شيئا، ويرسل عن الزهري ولم يسمع منه شيئا، فإنما يعيب الناس منه التدليس"(٥٧).

وواضح أن كل ذلك يعدّ تدليساً وليس إرسالاً؛ لافتقاد قيد السماع، وترى الخلط واضحاً بين الإرسال والتدليس عندما يقول من يترجم له (فإنما يعيب الناس منه التدليس) فبعد أن وصفه بالإرسال عمن روى عنهم يذكر ما شاع بين الناس عنه.

القسم الثاني: جعل الإرسال الخفي تدليساً:

ومن ذلك ماورواه ابن معين، بقوله: "سمعت يحيى يقول لم يلق يحيى بن أبي كثير زيد بن سلام وقدم معاوية ابن سلام عليهم فلم يسمع يحيى بن أبي كثير أخذ كتابه عن أخيه ولم يسمعه فدلسه عنه"(٥٨).

مع أن مقتضى الحال على ما تقدم في تعريف المرسل الخفي أن تسمى رواية يحيى بن أبي كثير عن زيد ابن سلام إرسالاً خفياً ؛ لتحقق المعاصرة وعدم تحقق السماع، فضلاً عن عدم اللقاء.

ومثله ما نقله الترمذي(ت:٢٧٩هـ) في العلل الكبير من قول البخاري عن محمد بن سواه قوله: "ولا أعرف لسعيد بن أبي عروبة سماعاً من الأعمش وهو يدلس ويروي"(٥٩).

فلا يمكن أن تعد رواية ابن أبي عروبة عن الأعمش تدليساً ، لأن قيد السماع غير متحقق، وبما أن قيد المعاصرة متحقق بينهما فيسمى مرسلاً خفياً.

وممّا تقدم يتضح أن الارسال الخفي والتدليس يشتركان في عنصر المعاصرة بين الراوي وشيخه وقد يتحقق عنصر الملاقاة بينهما في الارسال الخفي من دون أن يكون قد سمع حديثاً منه، ويفترقان في عنصر السماع، فاذا كان للراوي سماع عن شيخه وروى ما لم يسمع فهو مدلس.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٩ – أيلول لسنة ٢٠٢٤

وقد حاول العلماء التفريق بين الإرسال الخفي والتدليس، فجعل الخطيب البغدادي المائز هو قصد الإيهام وعدمه ، فهو يرى أن التدليس متضمن للإرسال، إلا إنه يفترق عنه في كونه فيه قصد إيهام السماع[٦٠]

وممّن فرّق بين الإرسال الخفي والتدليس ابن حجر ، الذي نقل قول ابن القطان في تعريفه للتدليس ، بقوله: " ونعني به أن يروي المحدث عمن قد سمع منه ما لم يسمعه من غير أن يذكر أنه سمعه منه . والفرق بينه وبين الإرسال هو أن الإرسال روايته عمن لم يسمعه منه ، ولما كان في هذا قد سمعه منه جاءت روايته عنه بما لم يسمعه منه كأنها إيهام سماعه ذلك الشئ ، فلذلك سمي تدليساً"[٦١] ، واستدل في موضع آخر استدلّ برواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي، وقيس بن أبي حازم، عن النبي (ص) من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس، ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به لكان هؤلاء مدلسين؛ لأنّهم عاصروا النبي(ص) ولكن لم يعرف هل لقوْه أم لا؟[٦٢]

وحاصل الفرق بين الإرسال والتدليس يمكن تلخيصه بصورتين، هما:

الصورة الأولى: ان المرسل الخفي رواية الشخص عمن لم يسمع منه.

الصورة الثانية: ان التدليس ايهام سماع مالم يسمع وليس في الإرسال إيهام، فلو بيّن المدلس أنه لم يسمع الحديث من الذي دلسه عنه لصار الحديث مرسلاً لا مدلساً.

ومن الأمثلة التي يمكن أن ينطبق عليها مفهوم التدليس في كتب الحديث عند الإمامية هو رواية الشيخ الطوسي بسنده عن: "سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول: ان فاتحة الكتاب تجوز وحدها في الفريضة"[٦٣].

وقد روى الشيخ الطوسي بسنده عن: "الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ان فاتحة الكتاب وحدها تجزي في الفريضة[٦٤].

فعلي بن رئاب الكوفي وعبيد الله بن علي الحلبي كلاهما ممّن روى عن الإمام الصادق(عليه السلام)[٦٥] ، وعليه فإما أن يكون في الرواية الاولى تدليس فروى ابن رئاب وهو الثقة الرواية عن الإمام الصادق(عليه السلام) على الرغم من أنه لم يسمعها منه بل سمعها من الحلبي، أو يكون سند الرواية الأولى صحيحاً ولا إشكال فيه، وفي وسند الرواية الثانية مزيد في السند المتصل وهو ما يسمى

عند المحدثين بالمزيد في متصل الأسانيد، أو أن يكون ابن رئاب قد سمع حديثاً مرتين مرة عن الإمام الصادق(عليه السلام) ، ومرة عن الحلبي، وعليه فإن في الاحتمال الأول تدليس والله اعلم.

وكذلك ما جاء في التهذيب عن الشيخ الطوسي قوله: "ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد بن الحسن عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى عن علي بن إسماعيل عن حماد بن عيسى عن حريز قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب يصيب شيئا من جسد الإنسان قال : يغسل المكان الذي أصابه"[٦٦].

فرواية التهذيب المتقدمة تُبيّن أن السائل الذي سأل الإمام هو حريز ، ولكن في رواية الكافي السائل محمد بن مسلم وهو ممّن روى عن الصادق(عليه السلام) الكثير من الأحاديث[٦٧].

فقد وروى الشيخ الكليني عن: "حماد بن عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الكلب يصيب شيئا من جسد الرجل ؟ قال : يغسل المكان الذي أصابه" [٦٨].

ورواه بهذا الاسناد الشيخ الطوسي أيضا في كتابيه التهذيب والاستبصار[٦٩]، وعليه فإن رواية حريز عن الصادق (عليه السلام) تدليس لان لحريز سماع عن الصادق(عليه السلام)، وقد عدّه الشيخ الطوسي ممن روى عن الإمام الصادق[٧٠].

ويمكن أن تُعدّ إرسالاً خفياً، على وفق تردد النجاشي في روايته عن الصادق(عليه السلام)، استناداً على بعض الروايات، ولكن السيد الخوئي ناقش هذا الأمر بقوله: " لكن هذه الرواية لا يمكن تصديقها ، بعدما ثبت بطرق صحيحة ، روايات كثيرة تبلغ(٢١٥)"[٧١].

وقد تكون رواية حريز عن الصادق (عليه السلام) متصلة، ورواية زرارة ممّا يدخل ضمن المزيد في متصل الأسانيد.

ولا يحتمل أن حريزاً سمع الرواية من الصادق (عليه السلام) مرة ومن محمد بن مسلم مرة أخرى؛ لان حريزاً في الرواية الأولى يقول سألته ، أي سأل الإمام الصادق(عليه السلام).

الخاتمة

وفي ختام البحث رشحت بعض النتائج والخلاصات المعرفية ومن أهمها:

١- تلتقي العلة مع الإرسال في الحديث بمفاهيم تتعلق بمصطلحات علم الحديث الشريف، لعل منها الخفاء والظهور من جهة، والخصوص والعموم من جهة أخرى، فمثل ماهناك علة خفية وظاهرة هناك إرسال خفي وظاهر، ومثل ما هناك إرسال بالمعنى الأخص، والمعنى الأعم كذلك هناك علةبالمعنى الأعم وعلة بالمعنى الأخص.

٢- قد يشكل على بعض الباحثين بأنهم لم يفرقوا بين ماهوعلة وما هو غير علة ؛ وذلك ناتج عن السعة والضيق في مفهوم علل الحديث.

٣- لم يختلف العلماء في تعريفاتهم للحديث المرسل الظاهر كثيراً، إلا إن الخلاف الأكثر كان في المرسل الخفي.

٤- خلط بعض علماء الحديث بين الإرسال الخفي والتدليس، فجعله بعضهم تعريف الإرسال الخفي للتدليس، والعكس، وبعضهم جعل التدليس من أقسام الإرسال الخفي، والعكس كذلك.

٥- المائز المهم للتفريق بين الإرسال الخفي والتدليس هو تحقق السماع وعدمه، فاذا لم يتحقق، وكان بين الراوي وشيخه معاصرة أو لقاء دون سماع فهو إرسال خفي، واذا كان هناك سماع وقد ثبت أنه روى عنه أحاديث ولكنه روى عنه ما لم يسمعه موهماً بسماعه عن شيخه فهذا ما يسمى تدليساً.

٦- التطبيقات في مرويات الإمامية لا تنعدم وإن كانت قليلة، ولكن مع ذلك لا يمكن الجزم ، لان هكذا مطالب تحتاج لعلماء لهم ذوق رفيع في علم الحديث ، حتى يميزوا ما هو مرسل ظاهر وما هو مرسل خفي، أو ما هو تدليس.

٧- بعد أن تقدمت الدراسة النظرية بمطلبين كان لابد من ذكر مجموعة من النماذج التطبيقية لما تقدم ، سيراً على منهج البحث العلمي ، ولايضاح الصورة بالشكل الافضل، وأكتفى البحث بذكر نماذج من كتب الحديث عند الإمامية، لسببين : الأول: قلة التطبيقات في كتب علم الحديث من أحاديث الأئمة المعصومين (عليهم السلام)، فلعل هذا البحث وغيره يوفر نماذج تطبيقية لمن يريد البحث عن موضوعات علم الحديث عن الإمامية.

الثاني: بيان وجود أحاديث مرسلة إرسالاً خفياً بل بعضها يُعد من الأحاديث المُدلّسة بقصد أو بغير قصد ، فيشكل خطوة من خطوات نقد التراث لتصحيح ما فيه من أحاديث ضعيفة.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ - المجلد ٤٩ - أيلول لسنة ٢٠٢٤

الهوامش:

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس ، ج٤ ، ص١٢-١٤.
(٢) ينظر: المخصص ، ابن سيده ، ج٢ ، ص٥٣.
(٣) ينظر: لسان العرب ، ابن منظور ، ج١ ، ص٤٧١.
(٤) مقدمة ابن الصلاح ، ص٧٠.
(٥) معرفة علوم الحديث ، الحاكم النيسابوري ، ص١١٢
(٦) مقدمة ابن الصلاح ، ص٧١.
(٧) الرعاية في علم الدراية ، ص١٤١.
(٨) مقباس الهداية ، ج١ ، ص٢٧٤.
(٩) تهذيب الاحكام ، ج٥ ، ص٤٨٣.
(١٠) تهذيب الاحكام , ج٥ ، ص٢٠٢.
(١١) ينظر: النجاشي ، الرجال ، ص٤٤٦.
(١٢) ينظر: الخوئي ، معجم رجال الحديث ، ج٣ ، ص٩٠.
(١٣) ينظر: البهائي ، الوجيزة في الدراية ، ص٨ .
(١٤) ينظر: فتح الباري ، ج١ ، ص٨٣.
(١٥) ينظر: مقباس الهداية ، ج١ ، ص٢٧٤.٢٧٥.
(١٦) ينظر: الغريفي ، قواعد التحديث ، ج١ ، ص٣٢٦.
(١٧) ينظر: البداية ، ص١٤١.
(١٨) ينظر: منتقى الجمان ، ج١ ، ص٨.
(١٩) ينظر: مقباس الهداية ، ص٢٧٧.
(٢٠) علوم الحديث ، ص٨٤.
(٢١) ينظر: الصنعاني ، توضيح الأفكار ، ج٢ ، ص٢٧.
(٢٢) ينظر: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء ، ص١٥.
(٢٣) ينظر: علل الحديث ؛ وعلل الحديث عند الشيخ الطوسي في كتاب تهذيب الأحكام.
(٢٤) المصدر السابق ، ص٢٧.٢٨.
(٢٥) نهاية الدراية ، ص٢٩٣.
(٢٦) معجم رجال الحديث ، ج١٢ ، ص١٨٧.
(٢٧) الطوسي ، ج٥ ، ص٦٨
(٢٨) المصدر السابق.
(٢٩) ابن فارس ، مقاييس اللغة ، ٢/ ٣٩٢ .
(٣٠) ينظر: ابن منظور ، لسان العرب ، ج١١، ص٢٨١؛ والزبيدي ، تاج العروس ، ج٧ ، ص٣٤٣ ؛ والمصباح المنير ، ج١ ، ص٣٠٨ ، مادة (رسل) ؛ وينظر : العلائي ، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، ص١٤ . ١٥ .
(٣١) الكفاية ، الخطيب البغدادي ، ص٣٧.
(٣٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ، ص٨٥ ؛ والخطيب البغدادي ، الكفاية ،ص٥٨.
(٣٣) الرواشح السماوية ، الداماد ، ص٢٥١.
(٣٤) ينظر: علل الحديث(فارسي) ، ص١٢٠.١٣٧.
(٣٥) ينظر: علل الحديث في تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي ، ص٢٣٢.٢٤٦.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ - المجلد ٤٩ - أيلول لسنة ٢٠٢٤

(٣٦) تهذيب الأحكام ، ج٩ ، ص٢٥١.
(٣٧) الكليني ، الكافي ، ج٧ ، ص٨٢ ؛ والطوسي ، تهذيب الاحكام ، ج٩ ، ص٢٥٠.
(٣٨) ينظر: علل الحديث ، ص١٢٧.
(٣٩) ينظر: علل الحديث في تهذيب الاحكام ، ص٢١٨.
(٤٠) مقدمة ابن الصلاح ، ص١٧٤.
(٤١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، ص١٢٥.
(٤٢) فتح المغيث ، ج٤ ، ص٧١.
(٤٣) الغاية في شرح الهداية في علم الدراية ، السخاوي ، ص١٦٨.
(٤٤) شرح البداية في علم الدراية ، الشهيد الثاني ، ص٥٢.
(٤٥) تهذيب الأحكام ، ج٢ ، ص٣٤٧.
(٤٦) ينظر: الرجال ، الطوسي ، ص١٩٤.
(٤٧) ينظر: معجم رجال الحديث ، ج٨ ، ص٢٢٦.
(٤٨) الاستبصار ، ج١ ، ص٣٦٨.
(٤٩) فتح المغيث، السخاوي ، ج٤ ، ص٧١.
(٥٠) المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس ، حاتم بن عارف العوني ، ص١٢٩.
(٥١) معرفة علوم الحديث ، الحاكم النيسابوري ، ص١٠٩.
(٥٢) شرح البداية في علم الدراية ، الشهيد الثاني ، ص٥٢.
(٥٣) الكفاية، الخطيب البغدادي ، ص٣٨.
(٥٤) مقدمة ابن الصلاح ، ص٥٨.
(٥٥) شرح التبصرة والتذكرة ، الحافظ العراقي ، ج٢ ، ص١١٤.
(٥٦) العلل ، أحمد بن حنبل ، ج٣ ، ص٣٨٦.
(٥٧) تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي ، ج٨ ، ص٢٢٩.
(٥٨) تاريخ ابن معين، ابن معين الدوري ، ج٢ ، ص١٦٣.
(٥٩) العلل الكبير، الترمذي ، ج١ ، ص٣٤٨.
(٦٠) ينظر: الكفاية ، ص٣٩٥.
(٦١) النكت على ابن الصلاح، ابن حجر ، ج٢ ، ص٦١٤.
(٦٢) ينظر: المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٥٩.
(٦٣) تهذيب الاحكام ، ج٢ ، ص٧١.
(٦٤) تهذيب الاحكام ، ج٢ ، ص٧١.
(٦٥) ينظر: الرجال ، النجاشي ، ص٢٥٠ ؛ والرجال ، الطوسي ، ص٢٣٤.
(٦٦) تهذيب الاحكام ، ج١ ، ص٢٦٠.
(٦٧) الرجال ، النجاشي ، ص٣٢٣.
(٦٨) الكافي ، ج٣ ، ص٦٠.
(٦٩) ينظر التهذيب:١/٢٦٠، الاستبصار:١/٩٠.
(٧٠) ينظر: الرجال ، الطوسي ، ص١٩٤.
(٧١) معجم رجال الحديث ، ج٥ ، ص٢٣٢.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٩ – أيلول لسنة ٢٠٢٤

المصادر والمراجع:

- الاستبصار فيما اختلف فيه من الاخبار، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ) ، تحقيق وتعليق : السيد حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلامية – طهران، ط٤، ١٣٦٣ش.
- تاريخ ابن معين، ابن معين الدوري، تحقيق : عبد الله احمد حسن، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- تاريخ بغداد ، أبو بكر أحمد بن عبد المجيد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق : دراسة وتحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٧ –١٩٩٧م.
- تهذيب الأحكام، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ)، تحقيق وتعليق : السيد حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلامية – طهران، ط٤، ١٣٦٥ش.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب – بيروت، ط٢، ١٤٠٧ – ١٩٨٦م.
- رجال الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ)، تحقيق : جواد القيومي الإصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط١، رمضان المبارك ١٤١٥هـ.
- الرعاية في علم الدراية ، زين الدين بن علي العاملي الملقب بالشهيد الثاني(ت ٩٦٥هـ)، تحقيق : عبد الحسين محمد علي بقال، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي – قم المقدسة ، ط٢، ١٤٠٨هـ.
- الرواشح السماوية، المحقق الداماد(ت١٠٤١هـ)، تحقيق : غلام حسين قيصريها ، نعمة الله الجليلي، دار الحديث للطباعة والنشر – قم، ط١، ١٤٢٢–١٣٨٠ش.
- شرح البداية في علم الدراية، زين الدين بن علي العاملي الشهيد الثاني(ت٩٦٥هـ)، ضبط نصه محمد رضا الحسيني الجلالي، منشورات ضياء الفيروز آبادي– قم المقدسة، ط١، ١٣٩٠هـ.
- شرح التبصرة والتذكرة، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين الحافظ العراقي (ت٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسر الفحل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
- العلل الترمذي الكبير، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي(ت٢٧٩هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، علم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط١، ١٤٠٩م.
- العلل، أحمد بن حنبل(ت٢٤١هـ)، تحقيق : الدكتور وصي الله بن محمود عباس، دار الخاني – الرياض، ط١ ، ١٤٠٨هـ.
- الغاية في شرح الهداية في علم الدراية، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي(ت٩٠٢هـ)، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم ابراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط١، ٢٠٠١م.
- فهرست اسماء مصنفي الشيعة (رجال النجاشي)، أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي (ت٤٥٠هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة ، ط٥، ١٤١٦هـ.
- الفهرست، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ)، تحقيق : الشيخ جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهة– قم ، ط١، شعبان المعظم ١٤١٧م.
- الكافي، محمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩ هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية – طهران، ط٥، ١٣٦٣ش.
- الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق : أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ١٤٠٥ – ١٩٨٥ م.

❖ لسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت٧١١هـ)، نشر أدب الحوزة، (د.ط)،١٤٠٥هـ .

❖ المخصص، أبو الحسن علي بن اسماعيل المعروف بابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان، (د.ط)، (د.ت).

❖ المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري، حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

❖ معجم رجال الحديث، أبو القاسم الخوئي (ت ١٤١٣هـ)، ط٥، ١٤١٣ – ١٩٩٢ م.

معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الإعلام الإسلامي، ١٤٠٤هـ.

❖ معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، وتصحيح السيد معظم حسين، منشورات دار الآفاق الحديث – بيروت، ط٤، ١٤٠٠ – ١٩٨٠ م.

❖ مقباس الهداية في علم الدراية، عبد الله المامقاني (ت١٣٥١هـ)، تحقيق محمد رضا المامقاني، منشورات ديل ما – قم المشرفة، ط١، ١٤٢٨هـ.

❖ مقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت٦٤٣هـ)، تحقيق : تعليق وشرح وتخريج: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٦ – ١٩٩٥ م.

❖ من لا يحضره الفقيه، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي(ت٣٨١هـ)، صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، (د.ط)، (د.ت).

❖ النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، تحقيق ربيع هادي عنير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية – المدينة المنورة – المملكة العربية السعوديى، ط١، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.

❖ نهاية الدراية، حسن الصدر، (ت١٣٥١)، تحقيق : ماجد الغرباوي، نشر المشعر– قم، (د.ط)، (د.ت).

❖ الوافي، محمد محسن المشتهر بالفيض (ت١٠٩١هـ)، تحقيق : عني بالتحقيق والتصحيح والتعليق عليه والمقابلة مع الأصل ضياء الدين الحسيني « العلامة » الأصفهاني، مكتبة الامام أمير المؤمنين علي (ع) العامة – أصفهان، ط١، أول شوال المكرم ١٤٠٦ هـ . ق ١٩ / ٣ / ٦٥ هـ . ش.